الملف المصرى

دورية شهرية عن السياسة والمجتمع فى مصر

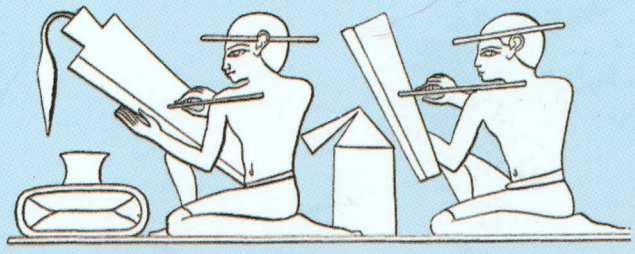

الذكرى الخامسة لثورة ٢٥ يناير

هل فشلت ثورات الربيع العربى ؟ — د. أحمد يوسف أحمد

ماذا فعل هذا الربيع بنا ولنا؟ عشرة استخلاصات — د. بهجت قرنى

ماذا حدث لثورة ٢٥ يناير بعد ٣٠ يونيو؟ — د. وحيد عبدالمجيد

حين تعجز ثورة عن بناء نظام جديد — د. سامح فوزي

رواية الثورة: كيف جاءت نظرية المؤامرة من الأطراف إلى الصدارة ؟ — د. هناء عبيد

أفول متصاعد: تراجع دور الحركات السياسية بعد خمس سنوات على ثورة يناير — د. محمد عز العرب

خمس سنوات بعد ثورة يناير: حقائق ومبالغات الصراع الجيلى على الصعيد السياسى — د. نادين عبدالله

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

العدد ١٨. فبراير ٢٠١٦

ماذا حدث لثورة ٢٥ يناير بعد ٣٠ يونيو؟

د. وحيد عبدالمجيد

رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام

لا يزال السؤال عن العلاقة بين نزول قطاعات واسعة من الشعب المصرى إلى الشارع مرتين فى ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، مُثارًا ومُثيرًا لخلاف يُنتج إجابات مختلفة. ويدور هذا السؤال حول ما إذا كانت "٣٠ يونيو" ثورة ثانية، أم موجة كبيرة من موجات ثورة ٢٥ يناير، أم ثورة مضادة. ورغم اختلاف الإجابات، فالعبرة هى بما حدث بعد ٣٠ يونيو، أى بالنتائج التى ترتبت عليها حتى الآن. ومن الطبيعى أن تُقاس النتائج وفق الأهداف المبتغاة، ومدى تحققها من عدمه. ومن الطبيعى أيضًا أن أهداف من شاركوا فى ٣٠ يونيو كانت مختلفة، بخلاف الحال فى ثورة ٢٥ يناير، لاختلاف المعطيات والظروف.

ونركز فى هذا التحليل على أهداف القوى الديمقراطية، أو ما يمكن أن نحسبها كذلك، فى ٣٠ يونيو. وكانت هذه القوى قد اتفقت على تأسيس جبهة الإنقاذ الوطنى فى آخر نوفمبر ٢٠١٢. وعبَّر اسم تلك الجبهة عن هدفها الأساسى، وهو إنقاذ ثورة ٢٥ يناير التى يكمن مغزاها فى كلمتين هما الحياة الكريمة. ولا تتحقق هذه الحياة إلا فى ظل بلد ديمقراطى حديث يتحقق فيه العدل والحرية. ولكن ما حدث هو أن ثورة ٢٥ يناير لم تُنقذ، بل استُبدل خاطفوها. فقد خطفت جماعة "الإخوان المسلمين" هذه الثورة بدءًا من أوائل عام ٢٠١٢ عندما أصيبت القيادة المتحكمة فيها بغطرسة قوة عمياء من النوع الذى يصنع أشد الكوارث، وخاصة حين يقترن بضيق أفق شديد. ولكن "٣٠ يونيو" لم تُنقذ الثورة، لأن القوى المؤمنة بأهداف ثورة ٢٥ يناير تاهت بُعيدها وضلت الطريق، فوجدت القوى المضادة لهذه الثورة الفرصة سانحة للانقضاض عليها وخطفها مرة ثانية، ولكن فى اتجاه آخر.

لقد كان هدف "٣٠ يونيو" بالنسبة للقوى الديمقراطية هو استعادة ثورة ٢٥ يناير وتصحيح مسارها بعد أن سطت جماعة "الإخوان المسلمين" على السلطة، ولكن القوى المضادة لهذه الثورة انقضت على "٣٠ يونيو" بعد أن أعادت تنظيم صفوفها، وحشدت إمكاناتها وقدراتها، ووجهت المسار لاستعادة نفوذها وشن حملة ممنهجة ضد ثورة ٢٥ يناير وأنصارها، والدفع باتجاه غلق المجال العام وإهالة التراب على أهداف الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وهذا هو مدخلنا إلى فهم ما حدث بعد ٣٠ يونيو للثورة التى فتحت أبواب الأمل التى أُغلقت طويلًا أمام ملايين المصريين، ومثلت مع نظيرتها التونسية مصدر إلهام للعالم. وهذا هو، بدوره، ما يفسر الإحباط الذى أصاب، ويصيب، قطاعات متزايدة من الشباب الذى فتحت ثورة ٢٥ يناير أمامه أبواب المستقبل. فقد أصاب جزءًا كبيرًا منهم اليأس نتيجة ضعف الوعى بحركية (ديناميكية) التغيير حين يحدث عبر ثورة شعبية تلقائية بلا قيادة أو تنظيم.

والقاعدة العامة فى هذا النوع من التغيير هى أنه ينتج عن تراكم تاريخى، ويتعثر غالبًا فى بدايته، ويمر فى مراحل مد وجزر متعددة. وحين لا نفهم "٢٥ يناير" على هذا الأساس، تبدو لنا كما لو أنها كانت "حلمًا ربيعيًّا" استيقظ الحالمون به محبطين لتحوله فى كثير من جوانبه إلى ما يشبه الكابوس.

فقد كانت ثورة ٢٥ يناير نتيجة طبيعية لبلوغ الاستهانة بكرامة المصريين مبلغًا هائلًا، ووصول الظلم والفساد إلى مستوى غير مسبوق فى تاريخ مصر الحديث حتى ذلك الوقت، الأمر الذى دفع قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى المحافظة بطابعها فى مصر إلى البحث عن التغيير.

وحدث ذلك بدون أى تخطيط أو إعداد، إذ تحولت تظاهرات بدأت محدودة، وكان سقفها إلغاء العمل بحالة الطوارئ وعزل وزير الداخلية إلى ثورة عارمة هدفها إسقاط الرئيس الذى لم تكفه ٣٠ عامًا فى السلطة، ففتح المجال أمام من سعوا لتوريثها إلى نجله.

وكان طبيعيًا أن تتعثر ثورة لم يكن أحد ممن شاركوا فيها مستعدًا لها، وأن تتخبط فى مسارها نتيجة تجفيف منابع السياسة، وتجريف الاقتصاد والمجتمع، على مدى عقود. ولم يكن غريبًا، والحال هكذا أن تتصدر جماعة "الإخوان المسلمين" المشهد اعتمادًا على تنظيمها الكبير الذى كان وحده قادرًا على ملء الفراغ بعد أن أتاحت لها صفقات عدة مع نظام حسنى مبارك، ومن قبله أنور السادات، تغلغلًا فى المجتمع جعلها الأقوى فى الساحة، وزيَّن لقيادتها القفز على الثورة.

ولذلك لم تواصل هذه الجماعة المنهج التوافقى الذى اتبعته خلال الثورة وبُعيدها. فسرعان ما انقلبت عليه عندما أغرتها شعبيتها حينئذ بالتنصل من وعود وتعهدات متوالية. ولم تجد القوى الديمقراطية، وغيرها مما تُسمى "مدنية"، خيارًا إلا التصدى لهذا السطو على ثورة ٢٥ يناير.

فكان تشكيل "جبهة الإنقاذ الوطنى" فى نوفمبر ٢٠١٢ تعبيرًا عن تبلور معارضة قوية لسلطة "الإخوان" ولم يمض على دخول الرئيس المنتمى إليها القصر خمسة شهور. وخاضت تلك الجبهة نضالًا ديمقراطيًا واضحًا فى سعيه إلى إنقاذ الثورة، حتى آخر أبريل ٢٠١٣ حين ظهر ما أُطلق عليه حملة "تمرد" التى أثيرت شبهات بعد ذلك عن علاقة بعض مؤسسيها (وليس كلهم) بقوى مضادة للثورة.

وأخفقت كل المحاولات التى بُذلت فى الأيام السابقة على "٣٠ يونيو" من أجل تجنب صدام عنيف عبر مشاريع عدة لحلول سياسية بسبب تعنت قيادة "الإخوان" ورفضها أى حل حتى إذا كان فى حدود تشكيل حكومة توافقية. ولذلك كان نزول أعداد كبيرة من المصريين إلى الشوارع فى "٣٠ يونيو" تطورًا طبيعيًا.

- أخطاء القوى الديمقراطية:

لم تنتبه القوى الديمقراطية فى ظل انغماسها فى مواجهة سلطة "الإخوان" إلى عواقب مشاركة القوى المضادة لثورة ٢٥ يناير فى "٣٠ يونيو". لم تكن هذه القوى قد أسفرت عن عدائها السافر للثورة حتى ذلك الوقت، بل أجاد بعضها التمويه والتدليس عبر الإشادة بثورة ٢٥ يناير فى أداء تمثيلى يستحق بعضه جوائز فى مهرجانات السينما العالمية. غير أن التحول السريع عقب "٣٠ يونيو" أتاح صعود هذه القوى واستعادة نفوذها وإعادة تشكيل شبكات مصالحها فى صور جديدة، ومكنّها من شن هجمة ضارية ممنهجة ضد ثورة ٢٥ يناير، الأمر الذى أثار السؤال المطروح حتى اليوم عن علاقة "٣٠ يونيو" بها.

وظهرت فى هذا السياق مؤشرات حول تنسيق بين قوى مضادة للثورة وبعض ما يُسمى أجهزة السلطة العميقة عشية "٣٠ يونيو"، بمعزل عن حركة بعض القوى الديمقراطية، وليس كلها. وكانت هذه إحدى أهم مقدمات تحول ما حدث بعد "٣٠ يونيو" فى اتجاه معاكس لثورة ٢٥ يناير، رغم أن الخطاب السياسى للرئيس عبدالفتاح السيسى لا يخلو من إشادة بها من وقت إلى آخر.

فقد ارتكبت القوى الديمقراطية أخطاء فادحة عشية "٣٠ يونيو" وفى الشهور القليلة التى تلتها، ووقع كثير منها فى فخ يراه بعض الباحثين الغربيين قريبًا من ذلك الذى سقط فيه ليبراليون فرنسيون بعيد ثورة ١٨٤٨، نتيجة رغبتها فى التخلص من "الإخوان" بأى ثمن.

أذكر أنه فى ١٠ "أغسطس" ٢٠١٣ نشرت أستاذة العلوم السياسية شيرى بيرمان مقالة مهمة فى "نيويورك تايمز" قارنت فيها بين "الليبراليين" عقب ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا وثورة ٢٠١١ فى مصر، وخلصت إلى أن خوفهم من راديكالية الشيوعيين فى الحالة الأولى، ومن هيمنة "الإخوان المسلمين" فى الثانية، تسبب فى إحباط الثورتين وتعطيل المسار الديمقراطى.

وتفيد هذه المقارنة فى فهم أحد جوانب ما حدث فى "٣٠ يونيو" رغم وجود عيبين أساسيين فى تحليل بيرمان. أولهما أنها اعتبرت القوى الديمقراطية فى مصر ليبرالية، وحصرت دوافعها فى الخلاص من "الإخوان المسلمين". وأنتج هذا الاختزال عيبًا ثانيًا هو إغفال أن بعض تلك القوى كان مدفوعًا بالسعى إلى إنقاذ ثورة ٢٥ يناير والمسار الديموقراطى الذى فتحته. وهذا فضلًا عن أن القوى المضادة لثورة ٢٥ يناير ليست طبقة بورجوازية انقلبت عليها وأخرى أرستقراطية كلاسيكية معادية لها، بخلاف الحال فى ثورة ١٨٤٨. فهذه القوى فى مصر هى شبكات مصالح اقتصادية كبرى متجذرة تجمع رجال مال وأعمال كبار وقطاعات من البيروقراطية العليا وأجهزة رسمية تمتلك نفوذًا قويًّا وتمسك بمفاتيح السلطة العميقة التى تختفى تحت سطح النظام الذى تندلع الثورة ضده.

ولذلك كان موقف القوى الديمقراطية المصرية فى ٢٠١٣ أكثر تعقيدًا مقارنة بنظيرتها الفرنسية فى ١٨٥٢، ليس بسبب فرق الزمن فقط، ولكن نتيجة اختلاف البيئة الاجتماعية - الثقافية بتناقضاتها وتفاعلاتها أيضًا.

ومن الصعب، والحال هكذا، اختزال موقفها كلها فى "٣٠ يونيو" فى "حالة انتحار" بفعل تسلط الخوف من هيمنة "الإخوان"، رغم أن هذا صحيح بالنسبة إلى كثير منها. فقد كان غير قليل من هذه القوى مستعدًا بالتضحية بالديمقراطية، بل بثورة ٢٥ يناير فى مجملها، ثمنًا للخلاص

من جماعة "الإخوان". غير أن قسمًا لا يُستهان به من هذه القوى كان مدفوعًا بالسعى إلى إنقاذ ديمقراطية وليدة، ووطن بدا مستقبله مهدَّدًا. ولكن الأخطاء الفادحة التى ارتكبتها سهَّلت تهميش دورها، والانقضاض على بعض آخر منها وتغييب عدد غير قليل من شبابها وراء القضبان، فيما صار قطاع ثالث منها جزءًا من "الديكور" السياسى.

لقد وقعت هذه القوى فى سلسلة أخطاء دفعت ثمنها غاليًا منذ أن صارت لحظة نجاحها فى مقاومة هيمنة "الإخوان" فى ٣٠ يونيو" هى نفسها لحظة فشلها فى تحقيق الهدف الأساسى لهذه المقاومة وهو إنقاذ ثورة ٢٥ يناير واستعادة المسار الديمقراطى وتعزيزه.

- تغير ميزان القوى:

كان الخطأ الأول الذى وقعت فى مثله قوى ديمقراطية مرات عدة فى التاريخ الحديث هو أنها بقيت أسيرة أيديولوجياتها الضيقة، وهَّونت من شأن القوى المضادة للثورة، واكتفت بترديد ادعاء تمثيلها للشعب دون أن تبذل جهدًا كافيًا للمحافظة على التفاف قطاعات شعبية واسعة حولها فى الأسابيع التى أعقبت تأسيس "جبهة الإنقاذ الوطنى" فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢. فقد تلكأت فى قيادة الاحتجاجات الشعبية التى انطلقت بعد ساعات على إعلان تلك الجبهة، وتخبطت فى إدارة الصراع خلال الشهور التالية، وانشغلت بخلافات بين بعض أطرافها، وأخرى بين عدد من قادة جبهة الإنقاذ الوطنى، وخاصة محمد البرادعى وعمرو موسى. كما انغمست فى الأحداث اليومية من دون بلورة رؤية أبعد. ولذلك لم تجد قوى مضادة لثورة ٢٥ يناير صعوبة فى إعادة تنظيم نفسها اعتمادًا على إمكاناتها المالية الهائلة ونفوذها المتراكم عبر عقود فى بعض أجهزة السلطة العميقة، والصعود بسرعة إلى صدارة المشهد للمرة الأولى منذ تلك الثورة.

وأدى ذلك إلى تغير تدريجى ولكنه سريع فى ميزان القوى لمصلحتها معتمدة على دعم بعض أجهزة السلطة العميقة، واستقطاب مجموعات من الشباب المحسوب على ثورة ٢٥ يناير، بتواطؤ من بعض القوى الديمقراطية، واستهانة أو غفلة من بعضها الآخر.

ومع ذلك كان فى إمكان القوى الديمقراطية محاصرة آثار هذه الأخطاء فى بداية مرحلة التحول بعيد "٣٠ يونيو"، لأنها ظلت هى مصدر الشرعية الأساسى للتغيير الذى حدث ونفى صفة الانقلاب عنه.

غير أن الأخطاء تواصلت فى تلك المرحلة بدءًا بتفويض البرادعى ممثلًا وحيدًا لـ"جبهة الإنقاذ" فى الاتصالات التى قادت إلى إعلان "بيان ٣ يوليو"، والترتيبات التى انبثقت عنه، رغم ضعف حسه السياسى وقلة خبرته وحداثة عهده فى هذا الميدان.

ويتحمل البرادعى المسئولية الأولى عن إفلات الفرصة الأخيرة التى أتيحت للقوى الديمقراطية للتأثير فى المسار السياسى فى الأسابيع التالية لـ "٣٠ يونيو". فقد انفرد باتخاذ قرارات خاطئة من دون أى تشاور مع قيادة "جبهة الإنقاذ"، بدءًا بقبوله موقعًا هامشيًا فى مشهد إعلان "٣ يوليو". فلم يدرك البرادعى الأهمية التاريخية لهذا المشهد والارتباط الوثيق بين دلالته الرمزية وآثاره السياسية على موقع القوى الديمقراطية فى المسار المترتب عليه.

ورغم أن تفويضه لم يكن يجيز له حسم خلاف بين القوى الديمقراطية على مبدأ المشاركة فى أى جسم سياسى يتشكل بعد "٣٠ يونيو"، فقد حصل على منصب نائب الرئيس المؤقت، وقاد عملية تشكيل حكومة اختار شخصية ضعيفة لرئاستها (حازم الببلاوى) وضم سبعة من المحسوبين على هذه القوى إليها. وسرعان ما أصبح رئيس هذه الحكومة والوزراء المنتمون إلى القوى الديمقراطية جسرًا لتمرير إجراءات قمعية بعد استخدامهم فى إصدار قانون يمنع التظاهر الذى كان هو طريقهم إلى السلطة، فضلًا عن شن حملات سياسية وإعلامية ممنهجة ضد بعضهم ضمن متطلبات وضع الأساس لعملية الانقضاض على ثورة ٢٥ يناير مجددًا. وبينما ساعد بعضهم فى ذلك دون أن يُدرك، تواطأ بعض آخر منهم عليه.

وهكذا كان ضيق الأفق السياسى الذى دفع إلى المشاركة فى السلطة الانتقالية بمثابة "هدية" تلقفتها القوى المضادة للثورة، فحشدت كل إمكاناتها لاستغلال ضعف أداء الحكومة ورئيسها فى تشويه صورة القوى الديمقراطية، وشن هجمة شرسة على السياسة فى حد ذاتها توطئة لشيطنتهما فى آن معًا.

ومثلما انفرد البرادعى بقرار إشراك القوى الديمقراطية فى سلطة "٣٠ يونيو"، أسرع إلى مغادرتها وترك البلاد فى لحظة مؤلمة خلال فض اعتصامى "رابعة" و"النهضة" بدلًا من أن يتحمل مسئوليته ويسعى من خلال موقعه التنفيذى إلى وضع حد لصراع دموى مازال مستمرًا. وكانت استقالته "هدية" أخرى تلقفتها القوى المضادة للثورة لشن حملة هائلة مؤداها عجز القوى الديمقراطية عن تحمل المسئولية، الأمر الذى شوه صورتها شعبيًا، وأضعف موقف وزرائها فى الحكومة فاضطروا إلى قبول تمرير قوانين وإجراءات مقيدة للديمقراطية وداعمة للقوى المضادة للثورة.

وأسهم تصاعد العنف الدموى بدءًا من منتصف أغسطس ٢٠١٣ فى خلط الأوراق، ودعم الاتجاه إلى تشديد

القبضة الأمنية على حساب الحريات وتضييق المجال العام، فى ظل ترحيب قطاع واسع فى المجتمع بذلك لأسباب فى مقدمتها الخوف الذى ترتب على توسع نطاق هذا العنف، واستخدام معظم وسائل الإعلام فى نشر هذا الخوف وتدعيم الميل إلى زيادة الطلب على الأمن.

فعندما ينتاب الإنسان خوف عميق على حياته وممتلكاته، يصبح مستعدًا للتضحية بحريته وتقديمها قربانًا لمن يحمى أمنه، إلا حين يتراكم الوعى العام الذى مازال فى بدايته فى مصر، ويتيح إدراك أن هذه الحرية ضرورة لمواجهة الأخطار التى تهدد الدولة والمجتمع إرهابية كانت أو غيرها.

وفى هذا السياق توالت أخطاء القوى الديمقراطية وصولًا إلى قبولها، بل دعوة بعضها إلى إجراء الاقتراع الرئاسى قبل الانتخابات البرلمانية. وهكذا بدت القوى الديمقراطية تائهة، بعد أن انتهت المهمة التى جمعتها فى إطار "جبهة الإنقاذ"، فتفككت أوصالها مجددًا. وفيما رحب بعضها بأى تغيير يضمن الخلاص من "الإخوان" وبأى ثمن، ولم يبال آخرون بالأجواء الخانقة التى صنعتها القوى المضادة للثورة، وخضع فريق ثالث منها لأمر واقع أخذ يفرض نفسه، لم يبق إلا قطاع صغير فى هذه القوى قابضًا على موقفه.

- حصاد الهشيم:

رغم كل هذا الاختلاف فى مواقف القوى الديمقراطية بعد "٣٠ يونيو"، فقد حصدت كلها الهشيم نتيجة تراكم أخطائها التى تنطوى على دروس ثمينة لم تستوعبها بعد. ولذلك تحول معظمها إلى أشكال "ديكورية" فى نظام سياسى لا يعبأ بها، وصارت متنافسة فيما بينها ومع أطراف أخرى على المكان الذى توضع فيه ضمن "ديكورات" هذا النظام، كما حدث فى الانتخابات النيابية التى أجريت فى نهاية ٢٠١٥. فقد كانت هذه الانتخابات مؤشرًا آخر يضاف إلى ما سبقه من دلائل على الأثر الفادح لتشتت الأحزاب، التى سقط معظمها فى اختبار الديمقراطية، وضعف أداء قادتها وانعدام الخيال السياسى لديهم.

ولذلك صاروا مشاركين فى بناء نظام أحادى جديد، ولكنه يختلف فى هيكله عن ذلك الذى عرفته مصر فى عهد مبارك ثم حاول مرسى وجماعة "الإخوان" إعادة إنتاجه فى شكل آخر. فهناك ثلاثة أنماط رئيسية للنظام السياسى الأحادى يجمعها الاعتماد على دور محورى لرأس السلطة التنفيذية، ولكنها تختلف فى كثير من تفاصيلها، وهى التسلطية والشمولية والشعبوية.

وتؤدى الصعوبات التى تواجه التحول الديمقراطى إلى انتقال من أحد هذه الأنماط إلى غيره عندما يحدث تغيير ما. فعلى سبيل المثال تحولت بعض النظم الشمولية التى انهارت فى شرق ووسط أوروبا فى نهاية الثمانينات إلى نظم تسلطية بدرجة أو بأخرى، ولكن فى صورة تعددية من خلال دكتاتورية الأغلبية.

وشهدت مصر خلال العقود الستة الأخيرة انتقالًا - فى هذا الإطار الأحادى - من نظام كان مزيجًا من الشمولية والشعبوية إلى نظام تسلطى فى صورة تعددية مقيدة إلى أن اندلعت ثورة ٢٥ يناير ضده.

وفى ظل تعثر الديمقراطية نتيجة اختطاف الثورة، توفرت مقومات إقامة نظام شعبوى صار وجوده نادرا فى هذا العصر. ولذلك يجد بعض خبراء النظم السياسية المقارنة فيما يحدث فى مصر حالة مثيرة ومدهشة، حيث بحثت قطاعات من المجتمع عن خلاصها لدى سلطة أحادية يمكن الوثوق بها والثقة فى قدرتها على إنقاذ البلاد، بعد أن كان حلم تلك القطاعات بالحرية بلغ عنان السماء قبل ٤ سنوات فقط. وهذه هى الحالة النمطية للشعبوية Populism التى تختلف عن الشمولية Totalitarianism والتسلطية Authoritarianism فى أنها لا تعتمد على حزب حاكم يحتكر المجال العام السياسى والمجتمعى بدرجات مختلفة.

فالنظام الشعبوى، فى أبسط تعريف له، يرفض السياسة من بابها، ويختزل الشعب فى كتلة واحدة صماء، ويدمج أفراده فى إرادة علوية، ويسعى إلى علاقة مباشرة معه بدون حاجة إلى مؤسسات وسيطة من أى نوع. وينطوى النظام الشعبوى فى كثير من تجلياته على أبوية سياسية ومجتمعية، إذ يقدم رأس هذا النظام نفسه بوصفه أبًا للشعب يخاطبه بشكل مباشر، وتكثر فى خطاباته مفردات الحنو واحتضان الفئات الاجتماعية كلها بما فيها من تناقضات، والوقوف على مسافة متساوية منها، فى الوقت الذى تنحاز السياسات العامة إلى الأقوى والأكثر ثراءً بينها.

ويخلو النظام الشعبوى على هذا النحو من السياسيين، ولا يعتمد على حزب حاكم، ولا يرى قيمة لأحزاب تريد أن تضع نفسها فى خدمته وتعرض عليه أن تمثل ظهيرًا له. فلا يجد النظام الشعبوى حاجة إلى أى وسيط للتواصل مع الشعب، مثلما لا يرى ضرورة لمؤسسات وسيطة حزبية أو مجتمعية يعتقد أنها تعطله أو تعوقه. ولذلك تجد الأحزاب سواء الديمقراطية أو غيرها صعوبة فى التعامل مع الحالة الجديدة فى مصر، وتبدو مرتبكة بل حائرة فى محاولتها فهم موقف النظام السلبى تجاهها رغم أنها لا تعارضه، بل يفرط معظمها فى تأييده. فهى لم تدرك بعد طبيعة النظام الشعبوى، الذى لا يجد حاجة لها ويطالبها من وقت إلى آخر بأن تتوحد أى تكف عن أن تكون أحزابًا سياسية لا مجال لها فى غياب

التعددية. فمن سمات الشعبوية أن يكون "الكل فى واحد"، وأن "يتوحد" الجميع و"يندمجوا" و"يتحالفوا" و"يصطفوا"، حيث تبدو هذه المعانى المتعددة كما لو أنها مترادفات.

وتزداد هذه النزعة إلى "التوحيد" كلما احتدمت المعارك التى يخوضها أى نظام شعبوى فى الداخل أو الخارج. غير أن هذه النزعة، التى يبدو فى عصرنا أنها تطل من أعماق تاريخ قريب زمنيًّا ولكنه صار بعيدًا بمعيار عمق التغيير الذى يحدث فى العالم، تصطدم ببعض أهم ما يترتب على هذا التغيير وهو عدم قابلية الأجيال الأحدث من الشباب للتنميط والقولبة مهما بلغ تعلق قطاع منهم بسلطة يراهنون عليها. وهذه هى الرسالة المتضمنة فى الفرق الجوهرى بين انتخابات نيابية نجحت عملية "هندستها" مسبقًا بسهولة، وانتخابات الاتحادات الطلابية فى الجامعات حيث فشلت هذه العملية فشلًا ذريعًا رغم استخدام أساليب أكثر خشونة فيها.

غير أن هذا النوع من الرسائل التى تدل على الفجوة الهائلة بين الأجيال الأحدث من الشباب (وخاصة الشريحة بين ١٨ و ٣٠ عامًا) ونظام الحكم الراهن لا تصل بسرعة.

ولعل أهم المعضلات التى تواجه النظم الشعبوية حين توجد خارج عصرها هى كيفية إدارة العلاقة مع الأجيال الأحدث فى "الشعب" الذى تصر على أنه كتلة مصمتة، ومدى قدرتها على التقاط الإشارات القادمة من هذه الأجيال التى لا تستسيغ قطاعات متزايدة منها أن تعيش داخل جلباب الحاكم، أو تصطف فى طابوره لفترة طويلة. فهى لا تستوعب، كما فى مصر مثلًا، مغزى كتم أصواتها المتعددة من أجل مواجهة إرهاب تدرك أن تنوع هذه الأصوات هو السبيل إلى هزيمته، وليس الاصطفاف من أجل الهتاف والغناء وترديد الشعارات وإطلاق الصيحات الحماسية.

ولذلك يطرح بزوغ نظام شعبوى فى مصر بعد "٣٠ يونيو" سؤالًا على خبراء النظم السياسية المقارنة عن مغزى ظهور هذا النوع من النظم مجددًا، فى الوقت الذى ينحصر النظام الشمولى ويقترب من الاختفاء، ويتوسل النظام التسلطى أشكالًا تعددية مقيدة لإعادة إنتاج نفسه سعيًا للبقاء فى عدد أكبر من الدول ولفترة أطول من الزمن.

غير أن هذا النظام السياسى ليس إلا جزءًا من حالة مجتمع اختُطفت ثورته التحررية مرتين، وأمعن خصومها الذين اختطفوها فى تشويهها وتزييف كثير من وقائعها فى حالة نادرة يُزيف فيها التاريخ قبل أن يصبح تاريخًا.

ومع ذلك ينبغى ألا نغفل أن صعود القوى المضادة للثورة فى هذه الأجواء ليس إلا مرحلة فى مسار أية ثورة شعبية عفوية تعانى ضعفًا فى بنيتها لأنها تندلع فى وقت غير معلوم مسبقًا وتمثل تحولًا نوعيًّا لتراكمات كمية بطيئة (تسارعت نسبيًا فى مصر منذ نهاية ٢٠٠٤)، وتفتقد بالتالى القيادة والتنظيم والرؤية، بل لا يعرف من يشاركون فيها ما سيفعلونه فى اليوم التالى لتحقيق أول أهدافها، وهو إسقاط رأس النظام الذى اندلعت ضده.

ولكن عنفوان القوى المضادة للثورة لا يكفى لإدامة صعودها مجددًا، وإلا لكان قد حال دون نشوب الثورة من الأصل.